

المجلات العلمية الأكاديمية المحكمة - وقفة مراجعة -

أ.د. كاظم حمد محراث

كلية الفنون الجميلة / جامعة واسط

المجلة العلمية المحكمة: دورية علمية تنشر أبحاثاً متخصصة في مجال محدد بعد أن تخضع هذه الأبحاث إلى تقييم الخبراء ذوي التخصص وتقييمهم، وتعدّ هذه المجلات المنصة الأولى التي يستعملها الباحثون عادة لنشر آخر ما توصلوا إليه من نتائج أو لنقد نتائج الأبحاث التي نشرت سابقاً أو لمناقشتها، وتختلف نوعية الأبحاث المنشورة في مجلات العلوم الحياتية وطريقة تناولها للمواضيع الجديدة عن تلك المنشورة في مجلات العلوم الاجتماعية والإنسانية على سبيل المثال (١).

يوجد نوعان من النشر العلمي؛ النشر العلمي في المجلات العالمية التي تنشر بشكل منفرد وتسمى بالمجلات المنفردة بالنشر، والنوع الثاني المؤسسات أو الناشر المنضوون تحت مجموعة من المجلات العلمية، واستناداً لموقع الأكاديمي جيفري بيل من جامعة كولورادو، بلغ عدد المجلات العلمية غير الرصينة المنفردة ١٠٢٤ مجلة، فيما وصل عدد الناشرين غير الرصينين إلى ١٠٠٨ حتى تاريخ ٢٠١٦/٤/٢٠م (٢).

في مجمل سياق عمل المجلات فإنه عند استلام هيئة تحرير المجلة لمسودة البحث يقوم رئيس التحرير أو من يخوله من أعضاء هيئة التحرير بمراجعة سريعة له، ليقرر الاستمرار في عملية نشر البحث أو رفضه ابتداءً، لكنني لا أظن أن رئيس هيئة تحرير مجلة ما يقف على مراجعة سريعة للبحث المقدم إليه، ويتأني كثيراً قبل ترويجه ليأخذ طريقه إلى الخبراء المختصين، وبدا رئيس التحرير أو أعضاء هيئة التحرير بمعزل عن اتخاذ قرار بهذه المسؤولية وتركوا الأمر كله لمسؤولية الخبراء.

ثم تبدأ بعدها عملية التحكيم، فيقوم رئيس هيئة التحرير باختيار خبيرين أو ثلاثة من الخبراء/ الباحثين المختصين في موضوع البحث المراد نشره (استعراض الأقران). ويقوم كل محكم بتقييم البحث وكتابة تقرير منفرد و مفصل عنه يوضح فيه رأيه في قيمته العلمية وطريقة عرضه، ثم تتخذ هيئة التحرير هذه التقييمات للقرار على نشر البحث أو رفضه، وربما يطلب من الباحث القيام ببعض التجارب المكملة أو التعديلات في المتن (سواء أكانت تعديلات جوهرية أم بسيطة) ثم يجيز البحث للنشر. وقد تختلف سياسة التحكيم من دورية لأخرى، فتختلف أعداد المحكمين وطريقة اختيارهم في كل دورية (٣). ويحق لنا أن نتوقف قليلاً عند هذا المفصل المهم من مفاصل عمل هيئات التحرير في مجلاتنا الأكاديمية، وننبه إلى ضرورة التزام هيئات التحرير بانتخاب الأقران العلميين المنصفين، واستبعاد الضعفاء منهم والمتهورين ممن لا يعرفون حدود أي بحث يقدم إليهم، واستبعاد الأقران الذين يمنحون الموافقة على النشر وهم يسرون في جادة الطريق. يجب اختيار خبراء مسؤولين تهمهم

سمعتهم العلمية ولا يجاملون في العلم وليسوا ظالمين. ولا أعرف ما الذي يمنع أن تضع هيئة التحرير تحت يديها قائمة سوداء تحمل أسماء الخبراء غير المنصفين والضعفاء واللابالين أيضاً؟

تخفي معظم الدوريات شخصية كاتب البحث لتتم عملية التحكيم هذه في سرية تامة و بمنتهى الحيادية و الشفافية، و تعدّ عملية ضرورية لضمان جودة الأبحاث العلمية المنشورة والتأكد من صحة المعلومات الواردة فيها، وهو أمر لا بد منه حتى يستطيع الباحثون الاعتماد على ما سبق من الأبحاث وتكوين تراكمية بحثية تسمح للمجال العلمي أن يتقدم للأمام (٤)، ولكن لان أغلب مجلاتنا الأكاديمية هي مجلات محلية اذا صحّ التعبير (هيئات التحرير والسكرتاريات، والباحثون والخبراء كلهم ينتسبون إلى جامعة واحدة) فكثيراً ما يتم خرق هذا المبدأ، ويُحابى كثيراً فيه، وكثرت المجاملات فيه إلى مستوى غير لائق.

وتعتمد مؤسسات التعليم العالي والمراكز البحثية الرصينة إلى الوقوف على القيمة الاعتبارية للدوريات العلمية، ويعدّ معامل التأثير (Impact Factor) مقياساً لأهمية الدوريات العلمية المحكمة ضمن مجال تخصصها البحثي، ويعكس معامل التأثير مدى إشارة الأبحاث الجديدة للأبحاث التي نشرت سابقاً في تلك الدورية والاستشهاد بها، وبذلك تكون المجلة التي تملك معامل تأثير (IF) مرتفعاً، دورية مهمة تتم الإشارة إلى أبحاثها والاستشهاد بها بشكل أكبر من تلك التي تملك معامل تأثير منخفض. وتقوم بعض المؤسسات حالياً كمؤسسة "تومسون رويترز" بحساب معاملات التأثير بشكل سنوي للدوريات العلمية المحكمة المسجلة لديها ونشرها سنوياً في ما يعرف بتقارير استشهاد الدوريات، التي يتم فيها تصنيف الدوريات بحسب معاملات التأثير.

وتوجد أيضاً مقاييس أخرى يمكن استعمالها مؤشرات على أهمية الدوريات العلمية المحكمة، كعدد المرات التي تستشهد الأبحاث فيها بالأبحاث المنشورة في المجلة منذ نشأتها، والمدة الزمنية التي تستغرقها الأبحاث حتى تبدأ الأبحاث الأخرى بالاستشهاد بها، ومتوسط عمر البحث الذي تتوقف بعده الأبحاث عن الاستشهاد به، إلا أن الكثير من التساؤلات تحوم حول جدوى مثل هذه المقاييس وقدرتها على قياس أهمية الدوريات العلمية (٥). اذا ما عرفنا ان كثيراً من هيئات التحرير تطلب من الباحثين الأخذ والاستشهاد من أبحاث نشرت في المجلة نفسها التي يديرون عملها، و في التخصص ذاته، كي ترفع من نسبة معامل التأثير فيها، وهو أمر يصب في مجرى التحايل على المعامل التأثيري، وقد يكون واحداً من نقاط الضعف فيه، إذ يمكن اختراجه بتعمد.

فرضت تعليمات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على طلبة الدراسات العليا الماجستير والدكتوراه نشر أبحاث؛ بحث واحد للماجستير وبحثين لمن هم بمستوى الدكتوراه، على أن يتم ذلك قبل مناقشة رسائلهم واطارحهم، ولا تمانع في ان تكون هذه الابحاث مستلة من رسائلهم واطارحهم

قبل مناقشتها، ولسهولة الامر هرع الطلبة إلى نسخ مبحث من مباحث رسائلهم أو أطاريحهم، وقدموها لتأخذ طريق النشر في المجلات المحكمة. ثم في تعليمات لاحقة أخرى أجازت للتدريسيين الافادة من أبحاث طلبتهم الذين أشرفوا على رسائلهم أو أطاريحهم ونشروها قبل مناقشتهم، في معاملات ترقياتهم العلمية . وهذا الأمر الثاني لا نقف عنده لأنه ليس من شأن المجلات بل هو شأن لجان الترقيات العلمية، واللجان العلمية في الأقسام العلمية المختلفة، لكننا نقف عند فرض النشر. لنقول:

١. إن البحث الذي يقدمه الطالب مستلاً، ما زال جزءاً من رسالة أو أطروحة لم تتل إجازتها من الخبير العلمي الذي ستحال اليه لمنح الموافقة العلمية على اجراء المناقشة، فما يدرينا أن هذا البحث سيكون جزءاً من رسالة أو اطروحة مرفوضة !!!

٢. إن هذا البحث ما زال جزءاً من ورقة امتحانيه تعرض على لجنة مناقشة مختصة قد تعدل هذا البحث بصفته جزءاً من هذه الورقة أو تبدله أو تحذفه، وقد تردّه مع الرسالة أو الاطروحة كلها.

٣. لا تستطيع هيئة التحرير أن تضمن سرية عائلية هذا البحث المستل، ذلك لان عنوانات الرسائل والأطاريح عرضة للنقاش والسؤال والتشاور بين الاساتذة المختصين على مساحة الجامعات العراقية، وليس مضمونا أن يقع البحث في نظرة المجاملة والمحابة.

٤. تتعرض هيئات التحرير إلى كثير من الإلحاح والحرص لان الأساتذة المشرفين على الطلبة أصحاب هذه الأبحاث يرومون الحصول على خطابات قبول النشر دون الانتظار طويلاً.

٥. لا أحد يفهم السبب خلف هذا الفرض، لأنه لو كان شرط هذا البحث الا يكون جزءاً من رسالة الطالب واطروحته لربما يحمل وجهة نظر علمية يمكن تبنيها، أو لو أنه يشترط أن يكون البحث منشوراً قبل تسجيل عنوان الرسالة والاطروحة والا يكون جزءاً منها لاحقاً لأمكن الدفاع عن الفكرة... وبعد...

فَتَحَّتْ عنوان "صوائب ومصائب" كتب الأستاذ الدكتور قاسم زكي مقالا مهما أشار فيه الى الاحتيال في النشر العلمي، وبيّن: انه على الرغم من التقدم الكبير في النشر العلمي وخاصة الإلكتروني، فإن يد المحتالين بدأت تزحف عليه، وخاصة مع إصرار الجهات البحثية و الأكاديمية (وخاصة في العالم النامي) ضرورة النشر في دوريات علمية عالمية كشرط لترقية الباحثين. وبالعادة فإن معامل ومزارع وورش باحثي الدول النامية و الظروف الحياتية لهم تفتقر للإمكانيات التي تمكنهم من إنتاج بحوث علمية عالية المستوى تنافس قريناتها بالعالم المتقدم، لذا يصعب تحقيق المتطلبات الأساسية للنشر في الدوريات العالمية المرموقة.

وأيضاً الحاجة الملحة تدفع البعض لسرعة نشر أبحاثهم في الدوريات ذات السمعة الدولية. و قام ضعاف النفوس في السنوات الأخيرة باستغلال ذلك و أنشأوا عديدا من المواقع الوهمية على شبكة الإنترنت بمسميات براقة لدوريات عالمية تقبل نشر البحث (كدوريات دولية أو عالمية) مقابل سداد نفقات مالية باهظة ترهق كاهل الباحثين، دونما مراعاة لقواعد النشر العلمي من مراجعة و تحكيم تلك الأبحاث و مراعاة جودة النشر. و للأسف وقع كثير من الباحثين المحتاجين للنشر الدولي ضحية تلك العصابات، و تسارع انتشار تلك الدوريات و دور النشر الوهمية كالنار في الهشيم لتشمل كل دول العالم، و يتولى إدارة هذه المواقع أناس محترفون في التعامل الإلكتروني، و ذوو خبرة عالية في الإيهام و الإيقاع بضحاياهم. و وصلت الجرأة بهؤلاء النفر بالاستيلاء على أسماء دوريات راسخة (وخاصة تلك التي ليس لها بعد مواقع إلكترونية). ولقد رصد خبراء من الصرب قرابة خمسمائة دورية مشبوهة في بحثهم القيم الذي (نشر في سبتمبر/أيلول ٢٠١٤م في دورية Geographica Pannonica المجلد ١٨ و الصفحات: ٦٩-٨١)

والظاهر أن الباحثين والمجلات العلمية الرصينة أمام عصابات شديدة الاحتراف، مجهولة العنوان، جشعة و مبتزة للأموال. تتخذ الفضاء الافتراضي مأوى لها، و تعشش أساساً في بعض البلدان كالهند ونيجيريا و الصين و باكستان لتزاول نشاطها الهدام(٦).

وفي ضوء ما ذكرناه هنا: يجب أن نتوقف ملياً على ما اشترطته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في وجوب نشر أبحاث الترقية في مجلات عالمية رصينة من تلك التي يكون لها ترقيم دولي/ الرقم الدولي الموحد للدوريات (International Standard Serial Number (ISSN) ورقم تأثير (IF) في حالة الدوريات التي مر على صدورها سنتين على الأقل. لنقول: إن الباحثين والهيئات القائمة على تحرير المجلات العلمية أمام تحدٍ جديد يتمثل في:

١. كيف يستطيع الباحثون التمييز بين مواقع المجلات الحقيقية وبين الأخرى المزيفة، لاسيما أن معظمنا لا يُحسِن التمييز بين هذه وتلك.

٢. وكيف يستطيع الخبراء الاطمئنان إلى صحة المواقع التي نشرت فيها الابحاث المقدمة لهم للتقييم أو التقويم؟

ولتلافي وقوع الباحثين والخبراء والمعنيين الآخرين في هذه المشاكل نعتقد أنه من المناسب أن يصار إلى

١. وضع قائمة محددة بأسماء وعنوانات المجلات العلمية المحكمة ذات الرصانة والمستوى الذي تطمح وزارة التعليم العالي أن يتم النشر فيها على ان يُجرى تحديثها كل عام.

٢. تشريع قوانين تحمي الباحثين والناشرين العراقيين من السطو عبر العالم من جهة، وتحد من تجاوزنا نحن العراقيين على أبحاث الآخرين من جهة أخرى.

الهوامش والمراجع:

(١) الدوريات العلمية المحكّمة، المفهوم والمهمة.. مجلة ابن رشد العلمية المحكّمة نموذجاً. تيسير عبدالجبار الألوسي - الحوار المتمدن-العدد: ٣٥٤٧ - ٢٠١١ / ١١ / ١٥ - ١٦:٥٣.

(٢) قاعدة بيانات بالمجلات العلمية غير الرصينة، اعداد أ.م.د. إياد صالح، كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة. الموقع <https://www.youtube.com/watch?v=gkKsqm4p7pE>

(٣) و(٤) و(٥) و(٦) النشر العلمي، صوائب ومصائب، أ.د. قاسم زكي، مقال منشور في موقع منظمة المجتمع العلمي العربي، في ٢٩/٦/٢٠١٥م.